

النهج الرابع في مواد القضايا وجهاتها

الفصل الأول إشارة إلى مواد القضايا

(١) لا يخلو المحمول في القضية وما يشبهه - وفي نسخة « أو ما يشبهه » - .

(١) ذهب الفاضل الشارح إلى أن ما يشبه المحمول في القضية ، هو التالي ، لكونه محكوماً به في القضية الشرطية ، كالمحمول في الحملية .
وأقول : ما جرت العادة باتصاف نسبة التالي إلى المقدم (ب) (الوجوب) و (الإمكان) و (الامتناع) وإن كانت لا تخلو في نفس الأمر منها .
وليس أيضاً في اعتبار هذه الأمور فيها ، على ما يعتبر في الحمليات ، فائدة يعتد بها ، وإن كان اللزوم والاتفاق يشبهان الضرورة والإمكان من وجه .
وليس يبعد عن الصواب أن يقال : ما يشبه المحمول ، هو الوصف الذي يوصف الموضوع به ، ويوضع الموضوع معه ؛ فإنه :
يشبه المحمول من حيث كونه وصفاً للموضوع .

ويفارقه بأن المحمول وصف محمول عليه ، وهو وصف موضوع معه ؛
ولذلك الوصف نسبة إلى الموضوع كالمحمول بعينه ، في أنها لا تخلو من أن تكون :
إما واجبة أو ممكنة أو ممتنعة
ولا بد للناظر في أحوال الموجهات من مراعاتها ؛ فإن الإغفال عنها مما يقتضى الفساد في أبواب العكس ، والقياسات المختلفة كما يجيء بيانه .

(٢) سواء كانت موجبة أو سالبة ، من أن تكون نسبتته إلى الموضوع نسبة ضروري - وفي نسخة « الضروري » - الوجود في نفس الأمر ، مثل الحيوان في قولنا - وفي نسخة « في قولك » - : الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان - وفي نسخة « أو ليس بحيوان » -

أو نسبة ما ليس ضروريا - وفي نسخة « بضروري » - لا وجوده ولا عدمه ، مثل الكاتب ، في قولنا : الإنسان كاتب ، أو ليس بكاتب .

أو نسبة ضروري العدم ، مثل الحجر في قولنا : الإنسان حجر ، الإنسان ليس بحجر .

فجميع مواد القضايا هي هذه :

مادة واجبة .

ومادة ممكنة .

ومادة ممتنعة .

(٣) ونعني بالمادة هذه الأحوال الثلاث التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب - وفي نسخة بدون عبارة « والسلب » - هذه الألفاظ - وفي نسخة بدون كلمة « الألفاظ » - الثلاثة ، لو صرح بها *

واعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع ، غير نسبة الموضوع إليه .

والأولى هي المتعلقة بالحكم دون الثانية ؛ ولذلك اختصت بالنظر فيها .

(٢) أقول : يشير إلى الأحوال الثلاثة المسماة : (الوجوب) و(الإمكان) و(الامتناع)

وهو ظاهر .

(٣) يقول : ونعني بالمادة مثلا الحالة للحيوان بالنسبة إلى الإنسان في نفس الأمر

التي يصدق عليها لفظ (الوجوب) سواء نقول : الإنسان حيوان ، أو نقول : الإنسان

ليس بحيوان .

فإننا نعلم يقيناً أن تلك النسبة لا تتغير بهذا الإيجاب والسلب ، وهي التي يعبر عنها

بالوجوب في الحالتين ، لو صرحنا بها .
والوجه فيه أن الوجوب يصدق على قولنا : الإنسان حيوان ، حال الإيجاب ؛ فإنه
حالة السلب يصير امتناعاً . وكذلك الامتناع حالة السلب يصير وجوباً .
فهذه الألفاظ تصدق عليها حالة الإيجاب دون السلب .
واعلم أن (المادة) غير (الجهة)
والفرق بينهما : أن (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر .
و (الجهة) هي ما يفهم ويتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى
موضوعها ، سواء تلفظ بها ، أو لم يتلفظ ، وسواء طبقت المادة أو لم تطابق .
وذلك لأننا إذا وجدنا قضية ، هي مثلاً : كل (ج) لا يمتنع أن يكون (ب) فإننا
نفهم ونتصور منه أن نسبة (ب) إلى (ج) هي النسبة المسماة بالإمكان العام ، المتناول
للوجوب والإمكان الحقيقي ، على ما يجيء ذكره .
وليست تلك النسبة في نفس الأمر شيئاً متناولاً للوجوب ، والإمكان ، بل هي أحدهما
بالضرورة .
فإذن ظهر الفرق بين تلك النسبة في نفس الأمر التي هي (المادة) وبين ما يفهم
ويتصور منها بحسب ما تعطيه العبارة من القضية ، التي هي (الجهة) .

الفصل الثاني

إشارة

إلى جهات القضايا والفرق بين المطلقة والضرورية
- وفي نسخة « الضرورية والمطلقة » -

(١) كل قضية فإما - وفي نسخة « فهي إما » - مطلقة عامة الإطلاق هي التي بين فيها ؛ حكم من غير بيان ضرورته أو دوامه - وفي نسخة « ودوامه » - أو غير ذلك من كونه حيناً من الأحيان ، أو على سبيل - وفي نسخة « على سبيل » - الإمكان .

(١) أقول : الإطلاق في القضية يقابل التوجيه ، تقابل العدم والملئكة ، وقد تعد (المطلقة) في (الموجهات) كما تعد (السالبة) في (الحملات)
ف (المطلقة) هي التي يبين فيها حكم إيجابي أو سلبي فقط ، من غير بيان شيء آخر ، من ضرورة أو دوام ، أو ما يقابلهما .

و (الإمكان) يقابل (الضرورة) .

و (الكون في بعض الأوقات) يقابل (الدوام) إذا اعتبر التوقيت .

فالقسمة : باعتبار الضرورة ، هي :

ضرورة الإيجاب .

وضرورة السلب .

ولا ضرورتهما .

وباعتبار الدوام .

دوام الإيجاب

ودوام السلب .

ولادوامهما .

(٢) وإما أن يكون قد بين فيها شيء من ذلك ، إما ضرورة ، وإما دوام من غير ضرورة ، وإما وجود من غير دوام أو ضرورة - وفي نسخة « وضرورة » بدل « أو ضرورة » -

(٣) والضرورة قد تكون على الإطلاق ، كقولنا : الله تعالى موجود . - وفي نسخة بدون عبارة « كقولنا الله تعالى موجود » -

فالدوام والضرورة يشملان الأول والثاني من الأقسام ، لأنهما يشتر كان فيهما ، ويفترقان بالإيجاب والسلب .
ويبقى الثالث متنازلة لهما .

وقول الشيخ (المطلقة العامة : هي التي بُين فيها حكم من غير بيان ضرورة ، أو إمكان ، أو دوام ، أو لا دوام) يوهم أنها تعم الأربعة ، وليس كذلك ، فإنها من حيث بين فيها حكم إنما يتناول ما يكون مشتملاً على حكم قد حصل بالفعل ، ولا يتناول على ما يكون مشتملاً على حكم لم يحصل إلا بالقوة .
فهى لا تعم الممكنة . من حيث هي ممكنة .

وإنما ذكر الشيخ ههنا جميع الأقسام ، لأنها تقابل المطلقة من حيث الاعتبار وإن لم يدخل جميعها تحتها من حيث العموم .

(٢) أقول : هذه هي الأمور التي يمكن أن تقيد بها القضية التي بين فيها حكم .
والمطلقة العامة : إنما تتناولها جميعاً من حيث العموم .

ولم يذكر الإمكان معها لأنه يناهى ما يبين الحكم فيها حاصلًا بالفعل .
فهو مغاير للإطلاق من حيث العموم والاعتبار جميعاً .

والضرورة أخص من الدوام ، لأن كل ضروري ، دائم ما دامت الضرورة حاصلة .
ولا ينعكس ؛ إذ من المحتمل أن يدوم شيء اتفاقاً من غير ضرورة ؛ فلذلك لما ذكر
الضرورة ذكر بعدها الدوام ، وقيده باللا ضرورة ، لئلا يتكرر الضرورى .

وسمى الخلقى عنهما بالوجود ؛ فإنه لا يبقى بعدهما إلا الوجود فقط .
والقسمة حاصرة ؛ لأن الحاصل إما ضرورى ، أو غير ضرورى .

وغير الضرورى إما دائم أو غير دائم .

(٣) أقول : لما فرغ من بيان الإطلاق ، وما يقابله ، شرع في بيان أقسام
الضرورة فقسّمها .

وقد تكون معلقة بشرط :

والشرط إما دوام وجود الذات ، مثل قولنا - وفي نسخة « قولك » - :
 الإنسان بالضرورة جسم ناطق ، ولسنا نغني - وفي نسخة « فإننا لا نغني » -
 به أن الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً ناطقاً ؛ فإن هذا كاذب على كل
 شخص إنساني .

بل نغني به أنه ما دام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق .
 وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب .

وأما دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه ، مثل قولنا كل
 متحرك متغير ، فليس - وفي نسخة « وليس » - معناه على الإطلاق ،
 ولا ما دام موجود الذات ، بل ما دام ذات المتحرك متحركاً .

إلى ضرورة مطلقة . ومشرطة .

والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير استثناء وشرط .

ولإنما فسر الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر .

ثم قسم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطاً :

إما بدوام وجود ذات الموضوع .

وإما بدوام وجود صفته التي وضعت معه .

وإما بدوام كون المحمول محمولاً .

وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية .

وإما بحسب وقت معين .

وإما بحسب وقت غير معين .

وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية .

فكأنه قال : والشرط إما داخل في القضية .

وإما خارج عنها .

أو متعلق بالمحمول

والداخل إما متعلق بالموضوع

والمتعلق بالموضوع إما :

وفرق بين هذا الشرط - وفي نسخة بدون كلمة « الشرط » - وبين الشرط الأول ؛ لأن الشرط الأول وضع فيه أصل الذات وهو الإنسان ، وههنا وضع فيه الذات بصفة تلحق الذات وهو المتحرك ؛ فإن المتحرك له ذات وجوهر يلحقه أنه متحرك وغير متحرك - وفي نسخة « غير متحرك » وفي أخرى « غير المتحرك » - وليس الإنسان والسواد كذلك .
 أو شرط محمول ، أو وقت معين ، كما للكسوف ، أو غير معين كما للتنفس .

أو صفته الموضوعه معه

ذاته

والمتعلق بالمحمول واحد ؛ لأنه أيضاً وصف وليس له ذات تباين ذات الموضوع .
 والخارج إما بحسب وقت بعينه - وفي نسخة « معين » بدل « بعينه » - أو لا بعينه .
 فجميع أقسام الضرورة ستة .
 واحدة مطلقة .
 وخسة مشروطة .

واعتبار هذه الأقسام في جانبي الإيجاب والسلب واحد غير مختلف إلا في شرط

المحمول

فإنك إذا قلت : زيد ليس بكاتب ، ما دام كاتباً ، لم يصح ؛ بل إنما يصح إذا قلت : ما دام ليس بكاتب . وحيث صيرت - وفي نسخة « يصير » - فيه السلب جزءاً من المحمول ؛ فكانت القضية موجبة لاسالبة .
 وألفاظ الكتاب ظاهرة .

والموضوع قد يتعرب عن الوصف كالإنسان ، وقد يقارنه كالمتحرك .

والمحمول الذي يحمل بشرط الوصف ضرورة يحتمل أن يكون ضرورياً أيضاً . ما دام الذات موجودة . ويحتمل أن لا يكون ضرورياً في بعض أوقاته .
 والأول : داخل تحت المشروطة بحسب الذات فلا فائدة في أفرادها - وفي نسخة وفي إيراده - قسماً .

فالمشروطة بالوصف مطلقاً تشمل الضروري بشرط الذات .

(٤) والضرورة بالشرط الأول ، وإن كان بالاعتبار - وفي نسخة « وإن كانا لاعتبار » - غير الضرورة المطلقة التي لا يلتفت فيها إلى شرط ، فقد تشتركان أيضاً في معنى اشتراك الأعم والأخص - وفي نسخة « الأخص والأعم » - أو اشتراك أخصين تحت أعم إذا اشترط في المشروطة أن لا يكون للذات وجود دائماً .

وما لا تشتركان - وفي نسخة « وما تشتركان » - فيه هو المراد من - وفي نسخة « في » - قولهم : قضية ضرورية .

وإن قيد باللاضرورية الذاتية ، اختص بالقسم الثاني وحده ، وهو المراد ههنا بالمشروطة بحسب الوصف .

والضرورة بشرط المحمول لا يخلو عنها قضية فعلية أيضاً ؛ فإنك إذا قلت : (ج) (ب) فإنه يكون بالضرورة (ب) حال كونه (ب) ، وهي ضرورة متأخرة عن الوجود لاحقة به .

وسائر الضروريات متقدمة على الوجود ، موجبة إياه . واسم الضرورة يقع عليها لا بالتساوي .

والفائدة في اعتبار هذه الضرورة أن يعلم أن القضية لا تكون خالية عن سائر الضرورات مع كونها فعلية .

(٤) الضرورة بالشرط الأول ، أعني بشرط وجود الذات ، تقع :

على ما يكون للذات وجود دائماً .

وعلى ما لا يكون للذات وجود دائماً .

والأول : يساوي الضرورة المطلقة في الدلالة ، وإن كان مغايراً لها بالاعتبار فإن المشروطة بأى شرط كان ، تغاير المطلقة بالاعتبار ، وإنما يتساويان ؛ لأن الحكم فيها حاصل لم يزل ولا يزال .

والثاني : مبين لها بحسب الدلالة والاعتبار جميعاً .

ثم المشروطة بالشرط الأول إن لم تقيد بلا دوام الذات ، بل تركت كما هي متناولة لقسميها ، دخلت المطلقة تحتها ، فهما يشتركان في معنى اشتراك الأعم والأخص ؛ وذلك

(٥) وأما سائر ما فيه شرط الضرورة ، والذي هو دائم من غير ضرورة فهو أصناف المطلق غير - وفي نسخة « الغير » - الضرورى .

المعنى هو ثبوت الحكم فى جميع أوقات وجود الذات .
فالأخص هو المطلقة التى تدوم ذاتها .

والأعم هو المشروطة المذكورة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها .

فإن قيدت بلا دوام الذات ، كانت هى المطلقة ، تشتركان فى معنى ثالث غيرهما ، أعم منها ، إشتراك أخصين تحت أعم .

والمعنى المشترك فيه الذى هو أعم منهما هو المشروطة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها . وإنما يكون ذلك ، إذا اشترط فى المشروطة ألا يكون للذات وجود دائماً .

وعلى التقديرين جميعاً ، فما يشتركان فيه أعنى الضرورة التى بحسب الذات مطلقاً هو المراد من قولهم : (قضية ضرورية) وهى التى تقابل الإمكان الذاتى .

ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : (إذا اشترط فى المشروطة) (إذا لم يشترط فى المشروطة) .

وعلى هذا التقدير يصير قوله ذلك بياناً للأعم الذى يندرج فيه الأخص والأخصان تارة أخرى .

(٥) أقول : يعنى الأقسام الأربعة الباقية من الضروريات .

وهى المشروطة بشرط وصف الموضوع ، على الوجه الذى لايشمل الضرورى الذاتى . وبشرط المحمول .

وبشرط الوقت المعين .

وبشرط الوقت الغير المعين .

فهى مع الدائم غير - وفي نسخة « الغير » - الضرورى أقسام المطلق الغير الضرورى وظاهر أن هذه الضروريات لايشمل الدوام المطلق الذى يكون بحسب الذات ؛ لكون ذلك الدوام شاملاً للضرورى الذاتى .

فالمطلق الغير الضرورى ما فيه :

إما ضرورة من غير دوام .

(٦) وأما المثال الذي هو دائم غير ضروري ، فمثل أن يتفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه ، صحبه ما دام موجوداً ، ولم تكن - وفي نسخة بلون كلمة « تكن » - تعجب تلك الصحبة ، كما

أو دوام من غير ضرورة .

وهذا المطلق أخص من المطلق العام بالضروري الذاتي .

وإنما سميت هذه أيضاً مطلقة ؛ لأنه قد ذكر في التعليم الأول ، أن القضايا إما مطلقة أو ضرورية أو ممكنة .

وهذه القسمة قد تمكن على وجهين :

أحدهما : أن يقال : القضية :

إما مطلقة وإما موجهة :

والموجهة :

إما ضرورية وإما ممكنة عامة .

وعلى هذا الوجه تكون المطلقة هي (العامة)

والثاني : أن يقال : القضية :

إما أن يكون الحكم فيها :

بالفعل أو بالقوة (وهي الإمكان)

وما بالفعل يكون :

إما بالضرورة أو بالوجود الخالي عنها .

وتكون المطلقة - بهذه القسمة - هي الوجودية من غير ضرورة .

وأمثلة المطلقات في « التعليم الأول » كانت مناسبة لكل واحد من الاعتبارين ،

فلأجل هذين الاحتمالين اختلف أصحاب المعلم الأول بعده في القضية المطلقة

ف (ثاوفريطس) و (ثامسطيوس) ومن تبعهما حملوها على العامة الشاملة للضرورة .

و (الإسكندر الأفروديسي) ومن تبعه حملوها على الخاصة الخالية عنها .

(٦) أقول : الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين :

الضروري والدائم .

لأن كل دائم كلي ، فهو ضروري ؛ فإن ما لا ضرورة فيه ، وإن اتفق وقوعه ، فهو

أنه قد يصدق - وفي نسخة « كما أنك قد تصدق » - أن - وفي نسخة « أنه » - بعض الناس أبيض البشرة ، مادام موجود الذات ، وإن كان ليس بضروري .

(٧) ومن ظن أنه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري ، فقد أخطأ ؛ فإنه جائز أن يكون في الكليات ما يلزم كل شخص منها ، إن كان - وفي نسخة « كانت » - لها أشخاص كثيرة إيجاباً أو سلباً وقتاً ما - وفي نسخة « في وقت » - بعينه ، مثل ما للكواكب من الشروق والغروب ، وللنيرين مثل الكسوف .
أو وقتاً غير معين ، مثل ما يكون لكل إنسان مولود من التنفس ، أو ما يجري مجراه .

لا يمكن أن يدوم متاولاً لجميع الأشخاص التي وجدت ، والتي ستوجد ، مما يمكن أن يوجد .

وقد بينا أن كل ضروري فهو دائم ، فالضروري والدائم متساويان في الكليات .
وأما في الجزئيات فقد يختلفان ، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض - كذا في الأصل ولعلها « بيضاء » - من غير ضرورة .
والدائم فيها يعم الضروري وغيره .
والعلوم إنما تبحث عن الكليات دون الجزئيات ؛ فلذلك لم يفرقوا بينهما ؛ إذ لا حاجة إلى الفرق .

والشيخ قد فرق بينهما ؛ لأن النظر في المواد لا يتعلق بالمنطق ، فالمنطق من حيث هو منطقي يلزمه اعتبار كل واحد منهما ، من حيث معناهما المختلفان ، سواء تساويا في موضوعاتها ، أو لم يتساويا .

(٧) أقول : هؤلاء لما ظهر لهم أن الحكم الاتفاق الخالي عن الضرورة لا يكون كلياً ، حكموا بأن كل حكم كلي فهو ضروري ، ولم يفرقوا بين الضروري الذاتي وغيره ، وظنوه ضرورياً ذاتياً .

والشيخ رد عليهم بالوقتتين فإنهما ليستا بضروريتين إلا في وقت .

(٨) والقضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات ، فقد تخص باسم المطلقة ، وقد تخص باسم الوجودية ، كما خصصناها به ، وإن كان لا تشاح في الأسماء ! *

(٨) أقول : هذه هي الأقسام الأربعة المذكورة : وههنا لم يذكر الدائمة غير الضرورية معها ، وقد سماها ، ههنا الوجودية لأنها تشتمل على وجود من غير ضرورة ودوام . فالمطلقة الخاصة إذا اشتملت على الدائمة غير الضرورية تكون أعم منها ، إذا لم تشتمل عليها ، وينبغي أن لا تغفل عن هذا الاعتبار .

الفصل الثالث

إشارة

إلى جهة الإمكان

(١) الإمكان إما أن يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم ، وهو الامتناع ، على ما هو موضوع له في الوضع الأول .
وهناك ما ليس بممكن - وفي نسخة « بالممكن » - فهو ممتنع .
والواجب محمول عليه هذا الإمكان .

وإما أن يعنى به ما يلازم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعاً على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص - وفي نسخة « الخاصى » - حتى يكون الشيء يصدق عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعاً ، حتى يكون ممكناً أن يكون ، وممكناً أن لا يكون ، أى غير ممتنع أن يكون ، وغير ممتنع أن لا يكون .

(١) أقول (الإمكان) وضع أولاً ، بإزاء سلب الامتناع ، فالممكن بذلك المعنى ، يكون واقماً على الواجب . وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع .
ولا يقع على الممتنع الذى يقابله . وذلك إذا اعتبر معناه في جانب الإيجاب .
ثم يلزم إذا اعتبر في جانب السلب أن يقع أيضاً على الممتنع ، وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع ، ويخلى عن الواجب فيصير حينئذ الإمكان مقابلاً لكل واحد من ضرورتى الجانبيين .

ولما لزم وقوعه على ما ليس بواجب ولا ممتنع في حالتيه ، نقل اسمه إليه ، فكان الأول : إمكاناً عاماً ، أو عامياً منسوباً إلى العامة .
والثانى : خاصاً أو خاصياً . وكان هذا الإمكان مقابلاً للضرورتين جميعاً .

فلما كان - وفي نسخة « صار » - الإمكان بالمعنى الأول يصدق
- وفي نسخة « صدق » - في جانبيه جميعاً ، خصه الخاص باسم
[الإمكان] فصار الواجب لا يدخل فيه .

وصارت الأشياء بحسبه :

إما ممكنة وإما واجبة وإما ممتنعة .

وكانت بحسب المفهوم الأول : إما ممكنة وإما ممتنعة
فيكون غير الممكن بحسب هذا المفهوم ، أى الثانى الخاص ،
بمعنى غير ما ليس بضرورى .
فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى .

فالإمكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة ، بل معنى يلازمه ؛ وذلك لتغاير
مفهوميهما .

وأما الاعتراض على الشيخ ، بأنه قال فى الإمكان الأول : (إنه ما يلازم سلب
ضرورة العدم) وهو الامتناع ، وإنما كان الواجب أن يقول : (ما يلازم سلب ضرورة
أحد الجانبين فليس بمتوجه) وذلك لأنه عنى به المعنى الذى وضع الإمكان أولاً بإزاءه ،
لا المعنى الذى يقع الممكن عليه فى جميع تصاريفه بعد ذلك الوضع .
وأيضاً ، الإمكان معنى من شأنه أن يدخل :

إما على الإيجاب

وإما على السلب .

فعناه من حيث وحده ما يلازم سلب الامتناع .
ثم ذلك المعنى إن دخل على الإيجاب صار الممكن أن يكون غير ممتنع أن يكون ،
وقابل ضرورة السلب . وإن دخل على السلب ، صار الممكن أن لا يكون غير ممتنع ، أن
لا يكون قابل ضرورة الإيجاب .

فكونه ملازماً لسلب ضرورة أحد الجانبين بحسب ما يضاف إليه من الإيجاب والسلب
وأما هو قبل الانضياف فإزاء سلب الامتناع فقط .

(٢) وهذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام ضرورة لوجوده ، وإن كان له ضرورة في وقت - وفي نسخة « في وقت ما » - وفي أخرى « في بعض الأوقات » - كالكسوف .

(٣) وقد يقال : [ممكن] ويفهم منه معنى ثالث ، وكأنه - وفي نسخة « فكأنه » - أخص من الوجهين المذكورين . وهو أن يكون غير ضروري ألينة ولا في وقت ، كالكسوف . ولا في حال كالتغير للمتحرك ، بل يكون مثل الكتابة للإنسان .

(٢) يريد أن الإمكان الخاص ، لما كان يلزاه سلب الضرورة الذاتية عن الجانبيين ، كان واقعاً على سائر الضرورات المشروطة .

(٣) أقول : هذا معنى ثالث للإمكان ، وإنما كثرت وجوه استعماله ؛ لتكثر وجوه استعمال ما يقابله ، أعني الضرورة .

فهذا الإمكان ما يقابل جميع الضرورات الذاتية ، والوصفية ، والوقتية ؛ وهو أحق بهذا الاسم من المذكورين من قبله ؛ لأن الممكن بهذا المعنى أقرب إلى حاق الوسط بين طرفي الإيجاب والسلب . وقد يمثل فيه بالكتابة للإنسان ؛ لأن الطبيعة الإنسانية متساوية النسبة إلى وجود الكتابة أو لا وجودها .

والضرورة بشرط المحمول ، وإن كانت مقابلة لهذا الإمكان بالاعتبار ، فربما تشاركه في المادة ، لكنها توصف بتلك الضرورة ، من حيث الوجود ، وتوصف بالإمكان من حيث الماهية ، لا الوجود .

وإنما قال : (فكأنه أخص من الوجهين) ولم يقل : (فهو أخص من الوجهين) ؛ لأن الأخص والأعم هما اللذان يدلان على معنى واحد ويختلفان بأن أحدهما أقل تناولاً من الآخر .

أما إذا دل أحدهما على بعض ما يدل عليه الآخر ، باشتراك اللفظ ؛ فإنه لا يقال : إنه أخص من الآخر إلا بالهجاز ، وذلك كما يسمى واحد من السودان مثلاً بالأسود . فلا يقال : إن الأسود يقع عليه وعلى صفتته بالخصوص والعموم .

(٤) فحينئذ تكون - وفي نسخة « فتكون حينئذ » - الاعتبارات أربعة : واجب ، وممتنع ، وموجود له ضرورة ما ، وشيء لا ضرورة له ألبتة .

(٥) وقد يقال ممكن ويفهم منه آخر ، وهو أن يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود ، من إيجاب أو سلب ، بل بحسب الالتفات إلى حاله في الاستقبال ؛ فإذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود - وفي نسخة بدون عبارة « من إيجاب أو سلب ، بل بحسب الالتفات إلى حاله في الاستقبال ، فإذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود » - أو العدم في أي وقت فرض له في المستقبل ، فهو ممكن .

والممكن ههنا يقع على المعاني المذكورة ، بل على الأخير بجميع المعاني بالاشترك ؛ فلذلك قال : (فكأنه أخص) .

(٤) وإنما ينبغي أن يقول : (الاعتبارات خمس) لأن ماله ضرورة ما ، في جانب العدم ، أيضاً قسم محتمل بإزاء ما له ضرورة ما في الوجود .

والقسمة لا تصير حاصرة بدونه ؛ فإن جاز طيهما تحت قسم واحد ، وهو الموجود له ضرورة ما ، فينبغي أن يطوى الواجب والممتنع ، أيضاً تحت قسم واحد ، هو الضروري مطلقاً لتكون الأقسام متناسبة .

ولعل الشيخ قد طوآهما تحت قسم واحد لجواز تشاركهما في المواد ، ولم يطو الواجب والممتنع لامتناع تشاركهما .

(٥) وهذا معنى رابع للإمكان ، وهو الإمكان الاستقبالي ، وإنما اعتبره من اعتبره ، لكون ما نسب إلى الماضي والحال من الأمور الممكنة ، إما موجوداً وإما معدوماً ، فيكون إنما ساقها من حاق الوسط إلى أحد الطرفين ضرورة ما .

والباقى على الإمكان الصرف ، فلا يكون إلا ما ينسب إلى الاستقبال من الممكنات التي لا يعرف حالها ، أ تكون موجودة إذا حان وقتها ، أم لا تكون ؟

(٦) ومن يشترط في هذا أن يكون معدوماً في الحال فإنه يشترط
 - وفي نسخة « فيشترط » - ما لا ينبغي ؛ وذلك لأنه يحسب - وفي نسخة
 « بحسب » - أنه إذا جعله موجوداً ، فقد - وفي نسخة بدون عبارة
 « فقد » - أخرجه إلى ضرورة الوجود ، ولا يعلم أنه - وفي نسخة بدون
 عبارة « أنه » - إذا لم يجعله موجوداً بل فرضه معدوماً ، فقد أخرجه
 إلى ضرورة العدم ؛ فإن لم يضر هذا لم يضر ذلك ! *

وينبغي أن يكون هذا الممكن ممكناً بالمعنى الأخص مع تقيده بالاستقبال ؛ لأن
 الأولين ربما يقعان على ما يتعين أحد طرفيه أيضاً ، كالكسوف ؛ فلا يكون ممكناً صرفاً .
 (٦) أقول : بعض من اعتبر هذا الإمكان لما تنبهوا أن الاتصاف بالوجود ، إنما
 يكون لضرورة ما ، والممكن ما لم يوجد بعد ، اشترطوا فيه عدمه في الحال ، حذراً من أن
 يلحقه ضرورة بحسب وجوده في الحال .

والشيخ رد عليهم بأن الوجود الخالي إن أخرجه إلى ضرورة وجود ، فالعدم الخالي
 يخرج أيضاً إلى ضرورة عدم ؛ فإن لم يضر ضرورة العدم فلا يضر ضرورة الوجود ،
 وحصل من ذلك أن الواجب فيه أن لا يلتفت إلى الوجود الخالي ، ولا إلى عدمه ، بل يقتصر
 على اعتبار الاستقبال .

الفصل الرابع

إشارة

إلى أصول وشروط في الجهات

(١) وههنا أشياء يلزمك أن تراعيها .
اعلم أن الوجود - وفي نسخة « الوجوب » - لا يمنع الإمكان ،
وكيف والوجود - وفي نسخة « الوجوب » - يدخل تحت الإمكان الأول .
والموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان الثاني .
والموجود في الحال ، لا ينافي المعدوم في ثاني الحال ، فضلاً عما
لا يجب وجوده ولا عدمه .
فإنه ليس إذا كان الشيء متحركاً في الحال ، يستحيل أن لا يتحرك
في الاستقبال ، فضلاً عن أن يكون غير ضروري له أن يتحرك وأن
لا يتحرك في كل حال في الاستقبال .

(١) أقول : المراد على الرواية الأولى بيان أن الوجود لا يمانع الإمكان ، بكل واحد
من المعاني المذكورة .

يريد بذلك دفع الشبهة التي مر ذكرها بالكلية ؛ وذلك لأن الوجود .
إما أن يعتبر من حيث تقتضيه ضرورة ما ، ذاتية أو غير ذاتية .
وإما أن يعتبر لا من حيث هو كذلك .
فهذه أقسام ثلاثة :

الأول : يدخل تحت الإمكان .

الأول والثاني : يصدق عليه الإمكان الثاني .

والثالث : لا ينافي الإمكان الاستقبالي الذي هو أحص الإمكانات لطبيعة الإمكان ،
فضلاً عما فوقه ؛ وذلك لأنه لا ينافي العلم الذي يقابله إذا اختلف وقتها ، فكيف ينافي

(٢) واعلم أن الدائم غير الضروري ؛ فإن الكتابة قد تسلب عن شخص ما دائماً في حال وجوده ، فضلاً عن حال عدمه ، وليس ذلك السلب بضروري .

(٣) واعلم أن السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة - وفي نسخة بدون عبارة « غير سالبة الضرورة » -

والسالبة الممكنة غير سالبة الإمكان

والسالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام .

وهذه الأشياء وتفصيل مفهومات الممكن فقد يقل لها التفتن فيكثر بسببها - وفي نسخة - « بسببه » - الغلط *

الإمكان الذي هو أقرب من العدم إليه .

وإنما قال : (يدخل تحت الإمكان الأول) ولم يقل : (يصدق عليه) ؛ لأن الواجب إذا تعين ، وعرف بالوجوب الذاتي ، فلا فائدة في أن يحمل الإمكان إليه ، وإن كان صادقاً عليه ، لو قيل : (وإنما يدخل مع غيره تحت اسم الإمكان لضرورة داعية إلى ذلك) لما لقصد من واضعه .

وعلى الرواية الثانية . فالمراد أن الوجوب والإمكان ، وإن تقابلا بحسب الاعتبارين فلا يتمانعان على التوارد على المراد ، كالوجوب الذاتي ، مع الإمكان الأول . والوجوب بالغير مع الإمكان الثاني

ويكون على هذه الرواية قوله : (والموجود في الحال لا ينافي المعدوم في ثاني الحال) مسألة أخرى منقطة عن الأولى .

(٢) وهذا بيان أيضاً لما تقدم بمثال جزئي سلب ، وكان المورد قبله مثلاً جزئياً إيجابياً . ومعناه ظاهر .

(٣) أقول : القضية الموجبة تسمى رباعية . وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة ؛ لأنها بيان نسبتها ، كما كان موضع أداة السلب أيضاً ما يليها ؛ لأنها تقتضى رفعها . فالسلب والجهة إذا تقارنا لم يخل :

إما أن تكون الجهة متقدمة على السلب ، كما في قولنا : بالضرورة^(١) وإما أن تكون

(١) لعلها (بالضرورة ليس) : المحقق .

- متأخرة عنه كما في قولنا : ليس بالضرورة .
- والأول : يقتضى أن تكون القضية سالبة ، جهتها تلك الجهة .
- والثاني : يقتضى أن تكون الجهة مرفوعة ، وجهة القضية هي ما يقابل تلك الجهة .
- فالسالبة الضرورية هي التي تلازم الممتنعة .
- وسالبة الضرورة :
- إن سلبت الضرورة الإيجابية فهي تلازم الممكنة العامة السالبة .
- وإن سلبت ضرورة سلبية ، فهي تلازم الممكنة العامة الإيجابية .
- وإن سلبتهما معاً فهي تلازم الممكنة الخاصة .
- والسالبة الممكنة :
- إن كانت عامة ، اشتملت على الممكنة الخاصة والممتنعة .
- وإن كانت خاصة كانت لموجبها ملازمة منعكسة كما يبيء ذكره .
- وسالبة الإمكان :
- إن سلبت العام ، فهي التي تلازم الضرورة المقابلة للممكن بذلك الإمكان .
- وإن سلبت الخاص ، فهي تلازم ما يتردد بين ضرورة الطرفين .
- والسالبة الوجودية التي بلا دوام ملازمة منعكسة لموجبها .
- وسالبة الوجود بلا دوام ، فهي تلازم ما يتردد بين دوام الطرفين .
- ولما أن يكون الوجود بلا ضرورة ، والسالبة الوجودية لا تلازم موجبتهما ، بل يقتسمان دوام الطرفين الخالي عن الضرورة .
- وسالبة الوجود الإيجابي تلازم ما يتردد بين ضرورة الإيجاب ودوام السلب .
- وسالبة الوجود السلبي تلازم ما يتردد بين ضرورة السلب ودوام الإيجاب .

الفصل الخامس

إشارة

إلى تحقيق الكلية الموجبة في الجهات

- (١) اعلم أنا إذا قلنا كل [ج] [ب] فلسنا نغني به أن كلية [ج] - وفي نسخة « أن كلية [جيم] » - [ب] أو الجيم الكلي ، هو [ب] .
 بل نغني به - وفي نسخة بدون عبارة « به » - أن كل واحد واحد - وفي نسخة بدون تكرار كلمة « واحد » - مما يوصف بـ [ج] كان موصوفاً ؛ [ج] - وفي نسخة بدون عبارة « بـ [ج] » - في الفرض الذهني ، أو - وفي نسخة « و » بدل « أو » - في الوجود الخارجي - وفي نسخة بدون كلمة « الخارجي » -
 وكان موصوفاً - وفي نسخة بدون كلمة « كان » - بذلك دائماً ، أو غير دائم ، بل كيف اتفق .

(١) أقول : تحقيق القضايا هو تلخيص ما يفهم من أجزائها ، وهو ينقسم :

إلى ما يتعلق بالموضوع .

وإلى ما يتعلق بالمحمول .

وقد ذكر الشيخ من القسم الأول ستة أحكام :

اثنان سلبيان .

وأربعة إيجابية .

فالسلبيان - وفي نسخة « فالسالبان » ما أنا - وفي نسخة « أن » - لا نغني بقولنا :

كل (ج) كلية (ج) ولا الجيم الكلي ، ولا الكلي المنطقي ؛ فإن الكلية هي العموم ،

ولا العقلي ، وإنما لم يذكر الكلي الطبيعي ؛ لأنه قد يكون موضوعاً ، وذلك في المهملات ،

وقد يكون جزءاً من الموضوع وذلك في الخصوصيات ، والمحصورات .

وبيانه : أنه إذا أخذ مع لاحق شخصي مخصص كما في قولنا : هذا الإنسان ، كان موضوعاً لمخصوصه .

وإن أخذ مع لاحق يقتضي عمومه ووقوعه على الكثرة فلا يخلو :
إما أن ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث يقع على الكثرة أو ينظر إلى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها .

والأول : هو الكلي العقلي

والثاني : إن كان حاصراً لجميع ما هي مقولة عليها – أى يكون المراد كل واحد واحد مما يقال عليه (ج) أو يوصف بـ (ج) – كان كلياً موجباً ، وإلا فجزئياً موجباً .
والفاضل الشارح : فهم من (الكلية) معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و (الكلي) بما قيل من أن :

(الكل) متقوم بالأجزاء غير محمول عليها ، و (الكلي) مقوم للجزئيات محمول عليها .

وأن (الأجزاء) محصورة ، (والجزئيات) بخلافها .

وغير ذلك مما هو مذكور في مواضعه .

وأورد أيضاً الفرق بين (الكل) و (كل واحد) بأن :

(كل واحد) من العشرة ليس بعشرة .

و (الكل) عشرة .

ولفظه في هذا المثال يفيد (التبويض) .

وفى قولنا : كل واحد من « ج » ، يفيد التبيين .

فهذا المثال يشتمل على مغالطة بحسب اشتراك الاسم .

والمثال الصحيح أن يقال مثلاً : كل واحد من الناس شخص واحد ، وليس كل

الناس شخصاً واحداً .

وأما الأحكام الإيجابية :

فأولها : أنا نعتي بكل (ج) كل ما يقال له (ج) ويوصف بـ (ج) لا ما هو طبيعة

(ج) نفسها ، كما في المهملات ؛ وذلك لأن لفظ (كل) ينضاف إليها هناك .

(٢) فذلك - وفي نسخة « وذلك » - الشيء موصوف بأنه [ب] من غير زيادة أنه موصوف به في وقت كذا أو - وفي نسخة « و » - حال كذا ، أو دائماً .

فإن جميع هذا أخص من كونه موصوفاً به مطلقاً .
فهذا هو المفهوم من قولنا : كل [ج] [ب] من غير زيادة جهة من الجهات .

وهذا المفهوم يسمى مطلقاً عاماً مع حصره .
(٣) فإن أردنا - وفي نسخة « زدنا » - شيئاً آخر فقد وجهناه .

وثالثهما : أنا نغني بـ (ج) كل واحدة مما يوصف بـ (ج) بالفعل ، لا بالقوة .
وخالف الحكيم الفاضل « أبو نصر الفارابي » في ذلك ؛ فإنه ذهب إلى أن المراد به هو كل ما يصح أن يوصف به سواء كان موصوفاً بالفعل ، أو لم يكن إلا بالقوة ، وهو مخالف للعرف ، والتحقيق ؛ فإن الشيء الذي يصح أن يكون إنساناً (كالتطفة) لا يقال له : إنسان .
وثالثها : أنا نغني به الموصوفات بـ (ج) بالفعل ، على وجه يعم المفروض الذهني ، والموجود الخارجي ، فلا يشترط فيه التخصيص بأحدهما ؛ فإننا نحكم على كل واحد من الصنفين أحكاماً إيجابية .

وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك ، ذهبوا إلى أن المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط ، على ما سيأتي ذكره .

ورابعها : أنا نغني به الموصوفات بـ (ج) سواء يوصف به دائماً ، أو غير دائم ، بل أعم منهما .

وهذا الإطلاق الذي يتناول الدوام ، واللادوام ، هو جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى الذات التي أشرنا إليها في صدر النهج .
فهذه أحكام الموضوع .

وأما الأحكام المتعلقة بالمحمول ، فبها ما تختلف الجهات بحسبه .

(٢) أقول : (مع حصره) يشير إلى مفهوم الإطلاق العام ، مع الإيجاب الكلي ،

وهو ظاهر .

(٣) يريد التنبيه على ما يقابل الإطلاق والتوجيه بحسب الاعتبار .

(٤) وتلك الزيادة مثل أن نقول: بالضرورة كل [ج] [ب] حتى نكون كأننا قلنا - وفي نسخة « كأنما قد قلنا » - كل واحد واحد مما يوصف - وفي نسخة « مما كان موصوفاً » - [ب] دائماً أو غير دائم .

(٥) فإنه ما دام موجود الذات ، فهو [ب] بالضرورة .

(٦) وإن لم يكن مثلاً [ج] ، فإننا لم نشترط - وفي نسخة « نشرط » - أنه بالضرورة [ب] مادام موصوفاً بأنه [ج] بل أعم من ذلك .

(٧) ومثل أن نقول : كل [ج] [ب] دائماً ، حتى نكون كأننا قلنا : كل واحد واحد من [ج] على البيان الذي ذكرناه ، يوجد له [ب] دائماً ، ما دام موجود الذات من غير ضرورة .

وأما أنه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلي في كل - وفي نسخة بدون كلمة « كل » - حال ، أو يكون دائم الكذب - وفي نسخة بزيادة « له ، أو لا دائم الكذب » - أي أنه :

هل يمكن أن يكون ما ليس بضروري موجوداً - وفي نسخة بدون كلمة « موجوداً » - دائماً في كل واحد .
أو مسلوباً دائماً عن كل واحد :

(٤) أقول : وهذا حال الموضوع ، وكرر هذا الشرط الذي يخالف شرط الضرورة تنبيهاً على الفرق بين الجهة التي لوصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته ، والجهة التي للمحمول بالنسبة إلى الموضوع .

(٥) فهذا بيان جهة القضية .

(٦) يريد أن الحكم الضروري إنما يكون بحسب ذات الموضوع ، لا بحسب وصفه ؛ فإننا إذا قلنا : « الكاتب بالضرورة إنسان » عتينا أنه ما دام موجود الذات إنساناً حال كونه كاتباً ، وحال كونه غير كاتب .

(٧) يريد بيان الدائم غير الضروري ، وهو ظاهر .

وفيه تعريض بأن الدوام في الكليات لا يفارق الضروري .

أو لا يمكن هذا ، بل يجب أن يوجد ما ليس بضروري في البعض لا محالة ، ويسلب عن البعض لا محالة .
فأمر ليس على المنطق أن يقضى فيه بشيء .

(٨) وليس من شرط القضية التي - وفي نسخة « في أن » بدل « التي » - ينظر فيها المنطقي أن تكون صادقة أيضاً . فقد - وفي نسخة « وقد » - ينظر فيما لا يكون إلا كاذباً .

(٩) ومثل أن نقول : كل - وفي نسخة « إن كل » - واحد مما يقال له : [ج] على البيان المذكور ؛ فإنه يقال له [ب] لا ما دام موجود الذات ، بل وقتاً بعينه ، كالكسوف ، أو بغير عينه ، كالتنفس للإنسان ، أو حال كونه مقولاً له [ج] وهو مما لا يدوم ، مثل قولنا : كل متحرك متغير . وهذه هي ، أصناف الوجوديات - وفي نسخة بدون « وهذه هي أصناف الوجوديات » وفي أخرى « الموجودات » - .

(٨) يريد أن المنطقي إذا طلب فحوى الكلام . ولم يلتفت إلى حال المادة ، استوى الصادق والكاذب عنده ، فلا الصادق نافع في استكشاف الفحوى ولا الكذب ضار .

(٩) أقول : البيان المذكور بيان حال الموضوع .
قوله : [حال كونه مقولاً له « ج » وهو مما لا يدوم] إشارة إلى ما يكون الحكم فيه دائماً ، مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ، وغير الدائم مادام الذات .
وفرق :

بين الضروري بحسب الوصف .

وبين الدائم بحسب الوصف .

والفاضل الشارح : سمي الأول : مشروطاً . والثاني : عرفياً .
وسمي المتناول منهما للضرورة ، أو الدوام ، بحسب الذات ، عاماً .
وغير المتناول لهما خاصاً .

ولم يفصل أحكامها بحسب تفصيل الضرورة والدوام الذاتيين .

وفي تفصيل ذلك كلام لا يمكن إيراد ههنا .

(١٠) ومثل أن نقول : كل واحد مما يقال له [ج] على البيان المذكور ؛ فإنه يمكن أن يوصف بـ [ب] - وفي نسخة بدون عبارة [ب « ب »] - بالإمكان العام ، أو الخاص ، أو الأخص .

وعلى طريقة قوم ؛ فإن لقولنا - وفي نسخة « كقولنا » - كل [ج] [ب] بالوجود - وفي نسخة بدون عبارة « بالوجود » - وغيره وجهاً آخر - وفي نسخة بدون كلمة « آخر » -

وهو أن معناه كل [ج] مما في الحال - وفي نسخة « في حال » وفي أخرى « الماضي » - فقد وصف بأنه [ب] وقت وجوده .

(١١) وحينئذ يكون قولنا : كل [ج] [ب] بالضرورة هو - وفي

والشيخ لا يعتبر الفرق بينهما في أكثر المواضع ، ولم يذكر المشروط بالمحمول ههنا ، لأن الموصوف بـ (ب) وقتاً بعينه ، أو بغير عينه ، يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ، ويمكن أن يكون كذلك لا بالضرورة .

والثاني هو المشروط بالمحمول ، فإذاً هو داخل فيما ذكره .

وهذا الوجودى ، هو الوجودى اللادائم .

(١٠) هؤلاء القوم يجعلون الموضوع في القضايا الفعلية ، كل ما هو (ج) بالفعل مما هو في الحال أو في الماضي ، فلا يكون ما هو عند العقل (ج) أو ما سيكون (ج) في المستقبل مما يمكن أن يكون (ج) داخلاً فيه ، وهذا هو المذهب الذى ذكرناه في أحوال الموضوع .

ثم إنه إذا حكموا عليه بأنه (ب) مطلقاً فقد أرادوا أنه موصوف بـ (ب) في وقت وجوده ذلك .

وهذا هو مذهب سخييف قد ذكر فساده المعلم الأول ؛ وذلك لأن ما يوجد (ج) وقتاً ما هو بعض ما هو (ج) لا كله ، ولوجوه أخرى من الفساد تبين في أبواب القياسات ويطول شرحها .

(١١) هذا مذهب آخر تابع نشأ من المذهب الأول وهو القول بأن كل (ج) (ب)

بالضرورة هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة ،

نسخة « وهو » - ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة .
 وإذا قلنا : كل [ج] [ب] مثلاً بالإمكان الأخص فعناه كل
 [ج] - وفي نسخة « كل [ج] فإنه » - في أى وقت من المستقبل يفرض ،
 فيصح أن يكون [ب] وأن لا يكون .
 (١٢) ونحن لا نبالي أن نراعى هذا الاعتبار أيضاً ، وإن كان
 الأول هو المناسب *

و بالإمكان ما يختص بالمستقبل .
 ويلزم منه كون الجهة متعلقة بـ « سور » القضية ، لا بانتساب المحمول إلى الموضوع
 في طبيعتهما كما ذكرناه .
 وذلك لأننا لو فرضنا وقتاً لا يكون فيه سوى « الإنسان حيوان موجود » صح أن يقال :
 كل حيوان إنسان ولاشئ من الحيوان بفرس بالإطلاق .
 وقيل : يصح أن يقال ذلك بالإمكان ، فيكون الإطلاق والإمكان لكلية الحكم
 لا لكون الإنسان بالنسبة إلى الحيوان كذلك .
 (١٢) يريد لا نبالي أن نبين لوازم هذا الاعتبار ، إذا فرض صادقاً ، وإن كان
 الأول هو المناسب للاستعمال في العلوم والمحاورات ، وهو الذى يجب أن يعتبر بحسب
 طبائع الأمور .

الفصل السادس

إشارة

إلى تحقيق الكلية السالبة في الجهات

(١) أنت تعلم على اعتبار ما سلف لك - وفي نسخة بدون عبارة « لك » - أن الواجب في الكلية للسالبة المطلقة ، الإطلاق العام الذي - وفي نسخة « والذى » - يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق أن يكون السلب يتناول كل واحد واحد من الموصوفات - وفي نسخة « الموضوعات » - بالموضوع ، الوصف المذكور ، تناولا غير مبين الحال والوقت - وفي نسخة « الوقت والحال » - حتى تكون كأنك - وفي نسخة « كأنه » - تقول : كل واحد واحد مما هو [ج] ينبنى عنه [ب] من غير بيان وقت - وفي نسخة بدون كلمة « وقت » - الننى وحاله .

(٢) لكن - وفي نسخة « ولكن » - اللغات التي نعرفها قد خلت في عاداتها - وفي نسخة بدون عبارة « في عاداتها » - عن استعمال الننى الكلى على هذه الصورة - وفي نسخة « الصورة في عاداتها » - واستعملت

(١) أقول : يشير إلى أن المطلقة الكلية إذا كانت سالبة فهي على قياسها ، إذا كانت موجبة ، أى أنها تقتضى سلب المحمول عن جميع الآحاد الموصوفة بالموضوع من غير توقيت ولا تقييد ، ولا مقابلهما ، بل على وجه أعم منها جميعاً .

وقد عدل بالعبارة عنها إلى ما يشبه العدول فقال : [كأنه يقول : كل واحد واحد مما هو (ج) ينبنى عنه (ب) من غير بيان وقت الننى وحاله] وذلك لغرض سيذكره .

(٢) أقول : أراد به أن المفهوم من ضيغة السلب الكلى مع الإطلاق في المتعارف من لغتى العرب والعجم ، وهو سلب المحمول عن جميع آحاد الموضوع في جميع أوقات كونها موصوفة - وفي نسخة « موضوعة » - بما وضع معه ، على وجه يعم الدائم واللدائم ،

للحصر السالب الكلى ، لفظاً يدل على زيادة معنى ، على ما يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق - وفي نسخة « على ما يقتضيه الإطلاق » - فيقولون بالعربية : لا شيء من [ج] [ب] ويكون مقتضى ذلك عندهم أنه لا شيء مما هو [ج] يوصف ألبتة بأنه [ب] ما دام موصوفاً بأنه [ج] وهو سلب عن كل واحد واحد من الموصوفات ؛ [ج] ما دامت موضوعة له إلا أن لا توضع له .

وكذلك ما يقال في فصيح لغة الفرس : هيچ [ج] [ب] نيست .

وهذا الاستعمال يشمل الضرورى ، وضرباً واحداً من ضروب الإطلاق ؛ الذى شرطه فى الموضوع .

(٣) وهذا قد غلط كثيراً من الناس أيضاً فى جانب الكلى الموجب .

(٤) لكن السلب - وفي نسخة « السالب » - الكلى المطلق بالإطلاق

والضرورى واللاضرورى ، وبحسب اللات ، وهو أعم من الضرورى المشروط بالوصف ؛ لأن الدائم أعم من الضرورى .

وذلك لأنه لا يصح أن يقال : لا شيء من الإنسان بنائم ، وإن كان الحكم صادقاً على جميع الأشخاص ؛ وذلك لكونه غير صادق عليهم فى جميع أوقات كونهم إنساناً ، وكذلك فى لغة الفرس .

(٣) أى ظن بعض الناس أن الموجبة المطلقة يفهم منها أيضاً إيجاب المحمول على جميع الآحاد فى جميع أوقات الوصف ، وليس ما ظنوه حقاً ، فإنه يصح أن يقال : كل إنسان نائم .

وعلى المنطقى أن يبحث عن كل واحد من الاعتبارين بانفراده ، أى الإطلاق العام والدوام بحسب الوصف ، وقد يسمى الدائم بحسب الوصف بالمطلق العرفى ، منسوباً إلى العرف يقتضيه فى السالب - وفي نسخة « فى السلب » -

والاسم على السالب حقيقة ، وعلى الموجب مجاز ؛ لكونه مشابهاً للسالب ، وهو ما يسميه شارح عرفياً عاماً .

(٤) أقول : هذا الكلام يوهم أنه يريد رد السلب إلى العدول ، ولو كان كذلك

العام ، أولى الألفاظ به ، هو ما يساوى قولنا : كل [ج] يكون ليس بـ [ب] أو يسلب عنه [ب] من غير بيان وقت وحال .

وليكن السالب الوجودى ، وهو المطلق الخاص ما - وفى نسخة « مما » - يساوى قولنا : كل [ج] ينبنى عنه [ب] نقياً غير ضرورى ولا دائم - وفى نسخة « ودائم » - :

(٥) وأما فى الضرورة فلا بعد بين - وفى نسخة بدون كلمة « بين » - الجهتين . والفرق بينهما أن :

قولنا : كل [ج] فبالضرورة - وفى نسخة « بالضرورة » - ليس بـ [ب] يجعل - وفى نسخة « فجعل » - الضرورة لحال السلب عند واحد واحد .

لكان له وجه ، وهو أن صيغة الموجبة لما كانت دالة على الإطلاق العام ، ولم تكن صيغة السالبة كذلك ، فاحتالوا للسالبة بأن جعلوها معدولة ، حتى ارتدت إلى الموجبة ودلت على الإطلاق مقارناً لمعنى السلب .

لكن الشيخ لا يريد به العدول على ما صرح به فى « الشفاء » بل يريد به تقديم السلب على الربط مع تقديم السور والموضوع عليه . كما فى قولنا مثلا : كل إنسان ليس يوجد نائماً ؛ وكذلك قال : [هو ما يساوى قولنا] . ولم يقل : (هو قولنا) .

(٥) أى لا بعد بين تقديم الموضوع على الجهة والسلب ، وبين تأخيرهما فى الدلالة ، وإن كان بينهما فرق . بحسب الاعتبار ؛ وذلك لأن :

الأول : يقتضى أن المحمول مسلوب بالضرورة عن واحد واحد من الموضوع .

والثانى : يقتضى أن المحمول مسلوب عن آحاد الموضوع بأسرها . سلباً ضرورياً .

والأول : يقتضى تعلق ضرورة السلب بكل واحد مفروض بالفعل ، ويتضمن ضرورة

السلب الكلى بالقوة ؛ لأن الحكم على كل واحد يفرض يقتضى الحكم الكلى .

والثانى : يقتضى تعلق ضرورة السلب بالكل بالفعل ، ويتعلق بكل واحد يفرض

تعلقاً بالقوة ؛ لاشتغال الحكم الكلى على أى واحد يفرض .

وقولنا : بالضرورة لا شىء من [ج] [ب] يجعل الضرورة لكون
 - وفي نسخة « بكون » - السلب عامماً ، ولحصره - وفي نسخة « وبحصره » -
 ولا يتعرض لواحد واحد إلا بالقوة ، فيكون مع اختلاف المعنى ليس
 بينهما فرق - وفي نسخة « افتراق » - في الزوم ، بل حيث صح أحدهما ،
 صح الآخر .

وعلى هذا القياس فاقض في الإمكان *

فالخاص . أن الأصل يساوى دلالتيهما في جميع المواضع ، لولا مخالفة العرف في
 الصيغة المذكورة .

والفاضل الشارح : قال : السلب المطلق يوهم الدوام . بخلاف الموجب . فهذا الفرق
 إنما ظهر في المطلقة ، ولم يظهر في الضرورية ؛ إذ الضرورة لا تعقل إلا مع الدوام
 أقول : لو كان ذلك كذلك ، لكانت الممكنة كالمطلقة ، إذ هي معقولة ، لا مع
 الدوام ، وليست كذلك ، بل هي ملحقة بالضرورة .
 فظهر أن الفارق هو العرف ، لا غير .
 والحق أن الاختلاف الذى ذهب إليه ليس بمؤثر في المعنى زيادة تأثير .

الفصل السابع

تنبيه

على مواضع خلاف ووافق بين اعتبارى الجهة والحمل

(١) اعلم أن إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم ؛ فإنه قد يصدق أحدهما دون الآخر .

مثاله - وفي نسخة « مثلاً » وفي أخرى بدونها - إذا كان وقت يتفق أن لا يكون فيه إنسان أسود ، صدق - وفي نسخة « يصدق » - فيه أن - وفي نسخة بدون كلمة « أن » - كل إنسان أبيض ، بحكم الجهة ، دون حكم الحمل - وفي نسخة « المحمول » - .

وكذلك إمكان الجهة أيضاً ؛ فإنه فرض في وقت من الأوقات مثلاً أن لا لون إلا البياض - وفي نسخة « الأبيض » - أو غيره من التي لا نهاية لها ، صدق حينئذ بالإطلاق أن كل لون هو البياض - وفي نسخة « بياض » - أو شيء آخر بإطلاق الجهة ، وقبله كان ممكناً .

ولا يصدق هذا الإمكان إذا قرن بالمحمول ؛ فإنه ليس بالإمكان الخاص يكون كل لون بياضاً . بل ههنا ألوان بالضرورة لا تكون بياضاً .

وكذلك إذا فرضنا زماناً ليس فيه من الحيوانات إلا الإنسان ، صدق فيه بحسب إطلاق الجهة ، أن كل حيوان إنسان ، وقبله بالإمكان ، ولم يصح بالإمكان إذا جعل المحمول .

وعلى هذا القياس فاقض في الإمكان - وفي نسخة بدون عبارة « وعلى هذا القياس فاقض في الإمكان » -

(١) لا يوجد لهذا الفصل في النسخة التي شرحها الطوسي . « المحقق »

الفصل الثامن

إشارة

إلى تحقيق الجزئيتين في الجهات

(١) وأنت تعرف حال الجزئيتين من الكليتين ، وتقيسهما عليهما
- وفي نسخة « عليها » -

وقولنا : بعض [ج] [ب] يصدق ولو كان ذلك البعض موصوفاً ؛
[ب] في وقت لا غير .

وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة ، صدق ذلك في
كل بعض .

وإذا صدق الإيجاب في كل بعض ، صدق في كل واحد .
ومن هذا تعلم أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد
في كل وقت .

(٢) وكذلك في جانب السلب .

(١) أقول : يريد أن يزيل الوهم المذكور في الإيجاب . أعنى أن الحكم الكلى
يقضى الدوام بحسب الوصف ، واستدل على ذلك بأن الحكم على البعض لا يوهم ذلك
بالاتفاق . والأبعاض متساوية في هذا الباب .

فإذا كان الحكم على كل بعض ، ويجب أن يكون غير مقتض للذوام المذكور ،
ويكون مع ذلك كلياً ، فالشرط في أن يكون الحكم كلياً ، هو عموم العدد ، لا شمول
الأوقات .

(٢) أقول : يريد أن يوضح صحة اعتبار الإطلاق العام في السلب ؛ فإن من غلب
على وهمه ما يقتضيه العرف ، ربما ظن أن ذلك الاعتبار ليس بصحيح .

واعلم أنه ليس إذا صدق : بعض [ج] [ب] بالضرورة يجب أن يتبع - وفي نسخة « يمنع » - ذلك ، صدق قولنا : بعض [ج] [ب] بالإطلاق الغير ضرورى ، أو بالإمكان ، ولا بالعكس .
 فإنك تقول : بعض الأجسام بالضرورة متحرك ، أى مادام ذات ذلك البعض موجوداً .

وبعضها متحرك بوجود غير ضرورى . وبعضها بإمكان غير ضرورى*

والدليل على صحته هو ما ذكره فى الإيجاب بعينه .
 وبقى الفصل ظاهر .

الفصل التاسع

إشارة

إلى تلازم ذوات - وفي نسخة « ذات » - الجهة

(١) اعلم أن - وفي نسخة بدون عبارة « اعلم أن » - قولنا :
بالضرورة يكون هو - وفي نسخة بدون كلمة « هو » - في قوة قولنا :
لا يمكن أن لا يكون بالإمكان العام الذي هو في قوة قولنا : ممتنع
- وفي نسخة بدون عبارة « لا يمكن أن لا يكون بالإمكان العام الذي
هو في قوة قولنا » - أن لا يكون .

(١) أقول : الموجبات منها ما يتلازم ، ومنها ما يلزم غيرها من غير عكس .
فن الملازمات طبقات ثلاث :

الوجوب والامتناع والإمكان الخاص
وطبقات ثلاث تقابل هذه الطبقات .

طبقة _____

الوجوب بالضرورة	وما يقابله :
يكون لا يمكن أن لا	ليس بالضرورة يكون يمكن
يكون ممتنع أن لا يكون	أن لا يكون لا يمتنع أن لا يكون

طبقة _____

الامتناع بالضرورة لا يكون :	وما يقابله ليس :
لا يمكن أن يكون	بالضرورة أن لا يكون يمكن
يمتنع أن يكون	أن يكون لا يمتنع أن يكون

طبقة _____

الإمكان الخاص	وما يقابله :
يمكن أن يكون	لا يمكن أن يكون
يمكن أن لا يكون	لا يمكن أن لا يكون

وقولنا : بالضرورة لا يكون ، في قوة قولنا : ليس بممكن أن يكون بالإمكان العام - وفي نسخة بدون كلمة « العام » - الذي هو - وفي نسخة بدون كلمة « هو » - في قوة قولنا : ممتنع أن يكون .

وهذه ومقابلاتها ، كل طبقة متلازمة يقوم بعضها مقام بعض - وفي نسخة « البعض » . -

وأما الممكن الخاص ، والأخص فإنهما لا ملازمات - وفي نسخة « لا متلازمان » - مساوية لهما من بابي الضرورة ، بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعم منهما ، ولا تنعكس عليهما .

وليس - وفي نسخة « إذ ليس » - يجب أن يكون كل - وفي نسخة بدون كلمة « كل » - لازم مساوياً .

فإن قولنا : بالضرورة يكون ، يلزمه أنه - وفي نسخة بدون عبارة « أنه » - ممكن أن يكون بالإمكان العام ، ولا ينعكس عليه ؛ فإنه ليس إذا كان ممكناً أن يكون ، وجب أن يكون بالضرورة يكون ، بل ربما كان ممكناً أيضاً أن لا يكون -

وقولنا : بالضرورة لا يكون ، يلزمه أنه ممكن أن لا يكون بالإمكان العام أيضاً ، من انعكاس أيضاً - وفي نسخة بدون كلمة « أيضاً » - لمثل ذلك البيان - وفي نسخة بدون كلمة « البيان » -

ثم اعلم أن قولنا : ممكن أن يكون ، الخاص ، والأخص ، وإنما

والإمكان في طبقتي الوجوب والامتناع بالمعنى العام . وفي الباقية بالمعنى الخاص .
والضابط أن الواقعة في كل طبقة متلازمة ، وكذلك الواقعة في مقابلاتها .
ومقابلة كل طبقة يلزم كل واحدة من الطبقتين الأخرين من غير عكس .
وما في الكتاب غنى عن الشرح .

يلزمه ممكن أن لا يكون من بابہ ، ويساويه .

وأما من غير بابہ فلا يلزمه ما يساويه ، بل ما - وفي نسخة بد
كلمة « ما » - هو أعم منه .

مثل ممكن أن يكون ، العام ، وممكن أن لا يكون ، العام .

وليس بواجب أن يكون ، وليس بواجب أن لا يكون .

وليس بممتنع أن يكون ، وليس بممتنع أن لا يكون .

وبالجملة : ليس بضروري أن يكون ، وأن لا - وفي نسخة « ولي

بضروري أن لا » - يكون *

الفصل العاشر

وهم وتنبية

(١) والسؤال الذى يهول به قوم .

وهو أن الواجب إن كان ممكناً أن يكون - والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون - فالواجب إذن ممكن أن لا يكون .

وإن كان - وفي نسخة بدون كلمة « كان » - لم يكن الواجب - وفي نسخة بدون كلمة « الواجب » - ممكناً أن يكون - وما ليس بممكن فهو ممتنع أن يكون ؛ فالواجب إذن - وفي نسخة بدون كلمة « إذن » - ممتنع أن يكون .

ليس بذلك المشكل الهائل - وفي نسخة بدون كلمة « الهائل » - حله - وفي نسخة « كله » - ؛ فإن الواجب .

ممكن أن يكون ، بالمعنى العام ، ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى . ممكن أن لا يكون .

وليس بممكن بالمعنى الخاص ، ولا - وفي نسخة « لا » بدون « الواو » . . . - يلزم قولنا : ليس بممكن بذلك المعنى ، أن يكون ممتنعاً ؛ لأن ما ليس بممكن بذلك المعنى ، هو ما هو ، ضرورى ، إيجاباً أو سلباً .

(١) أقول : السؤال الذى ذكره ، مما استعظمه قوم من المنطقيين ، وهو مغالطة باشتراك الاسم ، وقد تحبطوا باستعمال أحد الممكنين ، أعنى « الخاص ، والعام » مقام الآخر ، فى مواضع كثيرة ، فلذلك الشيخ بالغ فى إيضاح الحال فيه وبيان خبطهم بما فى دونه كفاية ، وذلك ظاهر .

وهؤلاء مع تنبهم لهذا الشك ، وتوقعهم أن يأتيهم حله ، يعودون فيغلطون .

فكلما صحح لهم في شيء أنه ليس بممكن ، أو فرضوه كذلك ، حسبوا أنه يلزمه أنه بالضرورة ليس . وبنوا على ذلك وتمادوا في الغلط ؛ لأنهم لم يتذكروا أنه ليس يجب في ما ليس بممكن بالمعنى الخاص والأخص ، أنه بالضرورة ليس ، بل ربما كان بالضرورة ليس ، وكذلك - وفي نسخة « ربما كان بالضرورة وليس كذلك » - قد يغلطون كثيراً ، ويظنون أنه إذا فرض أنه ليس بالضرورة لزم - وفي نسخة « يكون لزمه » - أنه ممكن حقيقى ينعكس إلى ممكن أن لا يكون ، وليس كذلك .

وقد علمت ذلك مما هديناك سبيله *

ويجتم الكلام في هذا النهج بإحصاء الموجهات التي تحصلت فيه ، وهي اثنتان

وعشرون :

والضرورة المطلقة

المطلقة العامة

والضرورة الذاتية الشاملة لهما

والمشروطة بالذات اللادائمة

والمشروطة بوصف - وفي نسخة « بشرط » - الموضوع على :

وعلى الوجه الخاص

الوجه العام

والمشروطة بالمحمول

والتي بحسب وقت معين

والتي بحسب وقت غير معين

والدائمة اللاضرورية

والدائمة المحتملة للضرورية

والممكنة العامة والخاصة والتي

والمطلقة الخاصة ، أعنى الوجودية باعتبار

هي أخص منهما

اللاضرورية وباعتبار اللادوام

والمطلقة بحسب السور

والاستقبالية

والممكنة بحسبه

والضرورية بحسبه

والمطلقة العرفية على الوجه العام وعلى الوجه الخاص